

## بعض الملامح الاقتصادية للتكتلات الدولية (الاتحاد الأوروبي) وللدول الكبيرة النامية (الصين - الهند) كنموذج للتكامل الاقتصادي العربي

مُحمَّد كامل إبراهيم ریحان<sup>1</sup>

### الخلاصة

تهدف هذه الورقة البحثية إلى محاولة لتحديد عوامل النجاح والقوة في بعض التكتلات الدولية ممثلة في الاتحاد الأوروبي وكلا من الصين والهند باعتبارهما من الدول الكبيرة النامية، ومقارنة هذه العوامل أو المؤشرات مع مميزات الخاصة بالدول العربية لدراسة إمكانية الاستفادة من عوامل القوة وأسباب التطور والتقدم. وقد أظهرت النتائج أن الدول العربية لا تختلف كثيراً عن تلك الكيانات في بعض المؤشرات وخاصة ما يتعلق منها بالمساحة الكلية والسكان وإن كانت تحتاج إلى المزيد من العمل في مجال ضبط النمو السكاني والإنفاق العسكري وجذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل. وتقوم هذه النتائج على أساس أن الدول العربية تكتل وكيان واحد متكامل ولا يمكن التعامل معها بشكل منفرد، أي مع كل دولة عربية علي حده، لأن إمكانيات التقدم العربي تقوم على أساس هذا التكتل وإفلامجال للتقدم ولا للتطور، ولا مجال لمقارنة الاتحاد الأوروبي والصين والهند مع كل دولة عربية علي حده.

الكلمات المفتاحية: التكتل الدولي: الاتحاد الأوروبي: التكامل العربي: الاستثمارات الأجنبية.

### المقدمة

برزت التكتلات الاقتصادية كمحاولة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي في الاتجاه الذي تخطط له هذه التكتلات، حيث تستهدف ضمن أهدافها الرئيسية اتباع سياسة موحدة تجاه الدول غير الأعضاء وفقاً لمصالح التكتل الاقتصادي، وتحقيق منافع ومميزات اقتصادية هامة كالاستفادة من مزايا السوق الواسعة، والتخصص وتقسيم العمل والإنتاج الكبير إضافة إلى استخدام التقنيات المتطورة (جامعة الدول العربية، 1994).

ويقصد بالتكتل الاقتصادي (شحاتة، 2001) تكاتف الجهود في المجالات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وقد لجأت دول العالم إلى عقد الاتفاقيات الاقتصادية التي تسهل تبادل السلع والخدمات وعناصر الإنتاج لكونها لا تستطيع إشباع حاجاتها الاقتصادية المختلفة ذاتياً، كما تسعى تلك الدول لعقد اتفاقيات ثنائية لتسهيل عملية تسويق منتجاتها، كذلك تسعى الدول الكبيرة أيضاً لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق التكتلات الاقتصادية، هذا فضلاً عما تستهدفه الدول الأعضاء من رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث ينتظر أن يترتب على التكتل الاقتصادي تسهيل تداول السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة (جامعة الدول العربية، 1995)، نظراً لإزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل التكاليف. كذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من بلد لآخر سيؤدي إلى إعادة تخصيصها وتوظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكتل الاقتصادي، إضافة إلى ما يحققه التكتل الاقتصادي من استقرار اقتصادي في مستوى الإنتاج والتوظيف والأسعار، كما يؤدي إلى تنسيق السياسات الاقتصادية في جميع الدول المشتركة وبالتالي مراعاة المصالح المشتركة لجميع دول التكتل الاقتصادي (Ballassa, 1961).

ويُعتبر الاتحاد الأوروبي هو أفضل التكتلات العالمية على الإطلاق وأكثرها تطوراً حتى وصل إلى الاتحاد النقدي من خلال توحيد عملته النقدية، إلا أن العالم يشهد في نفس الوقت انطلاق عملاقين لا يحتاجان إلى دول أخرى للتكتل والاندماج فكلاهما يمثل بمفرده تكتل متكامل وموارد متعددة ومن ثم أسواقاً مترامية، وبعبارة أخرى فإن الصين والهند يمثلان في الواقع تكتلات اقتصادية واعدة وناشئة، فكل دولة على حده اتحاد متكامل يملك مقومات التطور والتقدم ومن ثم فإن العالم بأجمعه يتابع تقدم كليهما وتأثيرهما على مختلف دول العالم.

يتزامن مع هذه التطورات عشر التجارب الوحيدة العربية، إلا من خلال الاتفاقيات الثنائية في أغلب الأحوال والتي لا تخرج في العادة عن تبادل بعض السلع والأفراد، وبعبارة أخرى وباستثناء تجربة مجلس التعاون الخليجي فإن من الصعوبة بمكان النظر إلى مجموعة الدول العربية ككيان أو تكتل اقتصادي واحد، ذلك على الرغم من توافر مقومات التكتل وأسبابه واستحالة استمرار كل دولة عربية على حده في تحقيق التقدم والازدهار بمعزل عن بقية الدول العربية الأخرى، وترتيباً على ذلك فإن القراءة المتأنية لبعض المؤشرات السكانية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف الدول العربية في ضوء ما تحقق لبعض التكتلات الاقتصادية الكبرى ولبعض الدول النامية المنطلقة اقتصادياً يجعل من الأهمية بمكان دراسة إمكانيات وأهمية التطور العربي في ظل تكتل اقتصادي مأمول مستفيداً من عناصر القوة القائمة في التكتلات الاقتصادية المتقدمة أو في الدول النامية العملاقة الكبرى (ريحان، 1994).

وتهدف هذه الورقة على وجه الخصوص إلى محاولة استخلاص بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والسكانية للدول العربية ومقارنتها بنظائرها في أهم التكتلات الاقتصادية العالمية وهو تكتل الاتحاد الأوروبي وكذلك بالمؤشرات المماثلة في دولتي الصين والهند باعتبارهما من بين الدول النامية التي وضعت وأخذت بأساليب وسياسات التطور والتقدم، فقد يكون ذلك دافعاً كافياً لكي تأخذ الدول العربية في كيانها الموحد ببعض المؤشرات التي أدت لهذا التقدم والتطور.

<sup>1</sup> أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ص.ب. 68 حدائق شبرا 11241 القاهرة، مصر. فاكس: +202-44444460 بريد إلكتروني: dmrihan@yahoo.com

أقصاه. في الأردن ليصل إلى 3.2% والى أدناه في لبنان بنحو 1% ويزيد قليلاً عن الحد الأدنى في كل من المغرب 1.2% وتونس 1.2%.

وعند محاولة استخلاص بعض المؤشرات الأخرى التي جاءت في إحصاءات البنك الدولي فإن الجدول السابق يشير إلى أن الوقت المطلوب لبدء النشاط يصل على مستوى الدول العربية مجتمعة إلى نحو 53 يوماً في الوقت الذي لا يزيد في مصر عن 22 يوماً وفي المغرب عن 12 يوماً وبتزايد كثيراً ليصل إلى 83 يوماً في عمان، 82 يوماً في موريتانيا وذلك لعام 2000 ولقد تحسن هذا المؤشر كثيراً عام 2006 ليصل في مصر إلى 9 أيام فقط وفي المغرب إلى 12 يوماً وتونس 11 يوماً والأردن 14 يوماً والسعودية 15 يوماً.

ولا يختلف الحال كثيراً لمؤشر عدد مستخدمي الانترنت لكل 100 شخص فقد كان هذا المؤشر منخفضاً كثيراً في عام 2000 حتى أن متوسط الدول العربية بلغ 3.8 شخص فقط تزايد إلى 18.8 شخصاً عام 2006 ليصل حده الأعلى في الإمارات بنحو 52.7 شخصاً والبحرين والكويت نحو 33 شخصاً والسعودية 25.6 شخصاً في الوقت الذي مازال هذا المؤشر متدنياً كثيراً في كل من موريتانيا (1)، ليبيا (4.3)، اليمن (1.4)، العراق (0.2).

#### 2- بعض المؤشرات الاقتصادية:

تشير إحصاءات البنك الدولي الواردة في جدول (2) أن جملة الدخل القومي للدول العربية مجتمعة تزايد من 588 بليون دولار عام 2000 إلى 1'147 بليون دولار عام 2006 وذلك بمتوسط نصيب للفرد بلغ 2'358 دولار عام 2000 وتزايد إلى نحو 4'015 دولار عام 2007. أما الناتج المحلي الإجمالي فقد تزايد من 680 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 1'308 بليون دولار عام 2006 بمعدل نمو بلغ 5.5% خلال عام 2007/2006. وقد تراوح هذا الناتج الإجمالي بين حد أعلى بلغ 382 بليون دولار عام 2006 للسعودية وحد أدنى بلغ 2.6 بليون دولار لموريتانيا لنفس العام. كما أن أقصى معدل للنمو تحقق في السودان حيث وصل في عام 2007/2006 إلى نحو 10.2% والكويت (10%) والإمارات (8.5%) وللبحرين (7.8%) وللمصر (7.1%) في الوقت الذي تدنى فيه هذا المعدل ليصل إلى 2% في لبنان، (1.9%) لموريتانيا. ومن حيث توزيع الناتج الإجمالي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن قطاع الزراعة أسهم عام 2000 بنحو 13% تناقص إلى 11% عام 2007/2006. في حين تناقص إسهام قطاع الصناعة من 43% إلى 40%، أما قطاع الخدمات فقد تزايد إسهامه من 45% إلى 49% خلال الفترة 2000-2006، وتتباين الدول العربية في توزيع الناتج بين هذه القطاعات ففي الوقت الذي كان قطاع الزراعة يمثل أهمية كبرى في السودان (32%) عام 2006 فإنه لم يتجاوز 2-3% في الإمارات والسعودية والأردن، أما قطاع الصناعة فقد بلغ أقصاه في السعودية (56%) والجزائر (61%) ونفس الحال لبقية الدول النفطية ولكنه يتدنى ليصل إلى (27%) في تونس، (29%) في المغرب، 23% في لبنان و(28%) في السودان. وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فإنه بلغ كمتوسط للدول العربية مجتمعة نحو 45% عام 2000 تزايد إلى

### بعض مؤشرات التنمية بالدول العربية

باستخدام بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاجتماعية الخاصة بالتنمية في مختلف دول العالم ومنها الاتحاد الأوربي وكل من الصين والهند ومقارنتها مع الدول العربية يمكن الإشارة إلى بعض النتائج التالية:

#### 1- المؤشرات السكانية والاجتماعية والجغرافية:

تشير إحصاءات جدول (1) إلى تباين واسع النطاق بين الدول العربية المختلفة سواء على مستوى عدد السكان أو المساحة الجغرافية أو بعض مؤشرات المجتمع والسوق، فسيما يتعلق بالمساحة الكلية فإن هناك بعض الدول تتجاوز مساحتها المليون كم<sup>2</sup> مثل السودان ومصر والسعودية والجزائر وليبيا وموريتانيا، وفي المقابل فإن هناك دول تصل مساحتها إلى 11 ألف كم<sup>2</sup> مثل قطر وأخرى تصل مساحتها إلى 700 كم<sup>2</sup> فقط مثل البحرين، وبين هذا وذاك تدور مساحات باقي الدول العربية والحال ذاته يتكرر بالنسبة لجملة عدد السكان حيث يصل سكان مصر إلى نحو 75.5 مليون نسمة يليها السودان بعدد يصل إلى 38.6 مليون نسمة ثم الجزائر 33.85 مليون ثم السعودية 24.2 مليون بينما لا يتجاوز عدد سكان البحرين 750 ألف نسمة وعدد سكان قطر 840 ألف نسمة وبين هذين الحدين يدور سكان باقي الدول العربية. وبصفة عامة فإن عدد سكان الدول العربية تزايد من 249.4 مليون نسمة عام 2000 إلى نحو 285.8 مليون نسمة عام 2007/2006 بمعدل نمو سنوي بلغ 2.43%. وتتراوح معدلات النمو السكاني في الدول العربية المختلفة حيث يصل معدل النمو

جدول 1. بعض المتغيرات الجغرافية والسكانية والاجتماعية للدول العربية لعامي 2007/2006، 2000

البيان	عدد السكان (مليون نسمة)		معدل النمو	المساحة الكلية بالآلاف كم <sup>2</sup>	الوقت المطلوب لبدء النشاط		نسبة الإنفاق العسكري %		عدد مستخدمي الانترنت لكل شخص 100
	2007/2006	2000			2006	2000	2006	2000	
مصر	66.53	75.47	1.7	1001.5	22	9	3.2	2.5	11.4
السودان	33.35	38.56	2.2	2505.8	-	39	4.7	*4.3	9.9
الأردن	4.8	5.72	3.2	88.8	-	14	6.2	6.9	19.7
سوريا	16.51	19.89	2.5	185.2	-	43	5.4	3.9	17.4
لبنان	3.77	4.1	1.0	10.4	-	46	5.5	5.8	23.4
السعودية	20.66	24.2	2.2	2000	*64	15	10.6	9.3	25.6
قطر	0.62	0.84	1.8	11	-	-	-	-	42
البحرين	0.65	0.75	1.9	0.7	-	-	4	*3	33.2
الإمارات	3.25	4.36	2.7	83.6	-	62	3.4	*2	52.7
الكويت	2.19	2.66	2.4	17.8	-	35	7.1	4	33.8
عمان	2.4	2.6	2.1	309.5	83	91	10.6	11.3	11.5
العراق	-	-	-	438.3	*77	77	-	-	*0.2
المغرب	28.47	30.86	1.2	446.6	*12	12	2.3	3.3	23.7
الجزائر	30.51	33.85	1.5	2381.7	*24	24	3.4	2.9	10.3
ليبيا	5.35	6.16	1.9	1759.5	-	-	3.1	1.1	4.3
تونس	9.56	10.25	1.2	163.6	-	1165	1.7	1.4	16.8
موريتانيا	2.57	3.12	2.5	1030.7	*82	65	3.5	3.1	1
اليمن	18.18	22.38	3	528	*63	63	5	4.7	1.4
جُملة	249.37	285.37	2.43	12962.7	53	40	5	4.3	18.8

\* بيانات للسنوات المتاحة (-) غير متوافر. المصدر: البنك الدولي (شبكة الانترنت).

جدول 2. الدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية موزعاً بين أنشطته المختلفة لعامي 2000-2006/2007

البيان	الدخل القومي (بليون \$)				النتائج المحلي (بليون \$)			توزيع الناتج %		
	2007/2006		2000		معدل النمو 2007/2006 %	2000	2006	2007/2006		
	جُملة	نصيب الفرد	جُملة	نصيب الفرد				زراعة	صناعة	خدمات
1- مصر	1580	119.4	1460	97.4	7.1	128.1	99.8	17	33	50
2- السودان	960	37.3	310	10.3	10.2	47.6	12.4	42	22	37
3- الأردن	2850	16.3	1790	8.6	6	15.8	8.5	2	26	72
4- سوريا	1760	35.0	960	15.9	6.6	38.1	19.3	24	38	38
5- لبنان	5770	23.56	4580	17.29	2	24	16.82	7	24	69
6- السعودية	15440	373.5	8140	168.2	3.4	381.7	188.4	5	54	41
7- قطر	-	-	-	-	6.0	*42.5	17.8	-	-	-
8- البحرين	19350	14	10740	7	7.8	16.04	7.97	-	-	-
9- الإمارات	27064	118	19270	62.58	8.5	*129.7	70.59	4	56	41
10- الكويت	31640	80.22	16790	36.77	10	102.1	37.72	-	59	40
11- عمان	11120	*27.89	6720	16.14	5.7	35.73	19.87	2	57	41
12- العراق	-	-	-	-	4.3	19.4	25.86	5	84	10
13- المغرب	2250	69.4	1340	38.3	2.3	73.3	37.1	15	29	56
14- الجزائر	3620	122.5	1610	49.0	3.1	135.3	54.8	9	59	33
15- ليبيا	9010	55.47	6018	32.2	6.8	58.33	34.5	-	-	-
16- تونس	3200	32.82	2090	19.95	6.6	35.02	19.44	12	29	59
17- موريتانيا	840	2.64	470	1.21	1.9	2.6	1.1	28	30	4.3
18- اليمن	870	19.4	400	7.33	3.6	22.5	9.4	10	47	43
جُملة	4015	1147	2358	588.2	**5.5	1308	680	13	43	45

\* أرقام 2005 \* أرقام 2008 \*\* معدلات النمو محسوبة للسنة الأخيرة 2007/2006 (-) غير متاح. المصدر: البنك الدولي (شبكة الانترنت).

مستوى الدول العربية مجتمعة فإنها قد ازدادت من نحو 7.5 بليون دولار عام 2000 إلى حوالي 33.7 بليون دولار عام 2007/2006 حيث بلغت في مصر (10.0 بليون دولار) والسودان (3.5) بليون دولار) والأردن (3.2 بليون دولار) وتمثل هذه الاستثمارات للدول الثلاث مجتمعة ما يعادل نحو 50% من جملة الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية وبعد ذلك تأتي البحرين (2.9 بليون)، لبنان (2.8 بليون)، الجزائر (1.8 بليون، اليمن (1.1 بليون) كما تنخفض هذه الاستثمارات كثيراً في الكويت وموريتانيا وسوريا والسعودية، مما يستلزم إجراء تغييرات في البيئات العربية لصالح جذب الاستثمارات الخارجية وخاصة في مجال التكنولوجيا والتصنيع.

### التحليل الاقتصادي لبعض مؤشرات التنمية في الاتحاد الأوروبي والهند والصين

وفقاً للقراءة المئانية لتجارب الدول العربية خلال العقود السابقة في مجال التكامل العربي يكون من الضروري البحث في تجارب الدول الأخرى التي مارست تجربة التكتل والاتحاد ونجحت إلى حد بعيد وخاصة في العقود الأخيرة

جدول 3. نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات الأجنبية للدول العربية لعامي 2000، 2006

البيان	نصيب الصادرات من الناتج الإجمالي %		نصيب الواردات من الناتج الإجمالي %		حجم الاستثمارات الأجنبية (بليون دولار)	
	2006	2000	2006	2000	2006	2000
مصر	16	31	23	39	1.235	10.043
السودان	15	16	18	23	0.392	3.534
الأردن	42	58	68	93	0.815	3.219
سوريا	35	38	29	36	0.270	0.600
لبنان	14	26	37	44	0.964	2.794
السعودية	44	65	25	38	1.881	0.660
قطر	67	*68	22	*33	-	-
البحرين	89	*73	64	*54	0.364	*2.915
الإمارات	73	*94	55	*76	-	-
الكويت	56	64	30	24	0.016	0.110
عمان	59	63	31	36	0.082	0.952
العراق	-	-	-	-	-	-
المغرب	28	33	33	39	0.221	2.699
الجزائر	41	*48	21	*23	0.438	1.795
ليبيا	35	-	15	-	-	-
تونس	45	52	48	52	0.752	3.270
موريتانيا	46	58	74	65	0.40	0.003-
اليمن	42	-	37	-	0.006	1.121
جملة (متوسط)	44	52	37	45	7.476	33.712

(\*) بيانات السنوات المتاحة (-) غير متوافر. المصدر: البنك الدولي (شبكة الانترنت)

49% عام 2007/2006. وقد كان ذلك محصلة لحد أعلى بلغ نحو (65%) للأردن ونحو (71%) للبنان، (62%) لتونس، 59% للمغرب عام 2007/2006 وحد أدنى بلغ (30%) في الجزائر، (32%) في المملة العربية السعودية وذلك لنفس العام.

### 3- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وحجم الاستثمارات الأجنبية:

يوضح هذا المؤشر مدى ارتباط اقتصاديات الدول العربية ببقية دول العالم تصديراً واستيراداً واستثماراً. وتشير إحصاءات جدول (3) إلى أن الدول النفطية تتزايد نسبة صادراتها من الناتج القومي بشكل واضح وذلك بتأثير صادراتها النفطية حيث بلغت هذه النسبة نحو 94% للإمارات، 73% للبحرين ونحو 68% لقطر ونحو 65% للسعودية، 64% للكويت، 63% لعمان وذلك عام 2007/2006 وهذه المستويات تزايدت عن متوسط نصيب الصادرات من جملة الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الدول العربية مجتمعة والذي بلغ 52% لنفس العام. أما نصيب الواردات فقد تزايد في المتوسط على مستوى الدول العربية مجتمعة من حوالي 37% عام 2000 إلى نحو 45% عام 2007/2006 وإن كان هذا المتوسط يزيد كثيراً لكل من الأردن (93%) والإمارات (76%) والبحرين (54%) في الوقت الذي يصل إلى حده الأدنى في الجزائر والسودان (23%) والكويت (24%).

وعند قراءة إحصاءات حجم الاستثمارات الأجنبية على

مساحة الهند، أي نحو أربعة أضعاف مساحة الاتحاد الأوروبي ونحو ثلاثة أضعاف مساحة الهند. ولعل ذلك يعطي دلالة على مدى الإمكانات الكافية في كل تكتل أو دولة على حده ومدى الموارد المتاحة والتي يمكن استغلالها وذلك على الرغم من أن المساحة الكلية لا تعني باستمرار مدى الطاقة أو القوة الاقتصادية للدول أو التكتلات المختلفة وأن ظلت مؤشراً هاماً لذلك.

### 3- الدخل القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد:

تشير إحصاءات البنك الدولي جدول (4) أن الدخل القومي الإجمالي تزايد للاتحاد الأوروبي من 6'831 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 11'578 بليون دولار عام 2007 وهو ما جعل نصيب الفرد الأوروبي يتزايد من 22.3 ألف دولار عام 2000 إلى نحو 36.3 ألف دولار عام 2007. أما إحصاءات الصين فقد أوضحت تزايد الدخل القومي الإجمالي من نحو 1'169 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 3'121 بليون دولار عام 2007 كما أن نصيب الفرد تزايد من 930 دولار لعام 2000 إلى نحو 2'360 دولار للعام الأخير (2007). أما الهند فقد تزايد الدخل القومي الإجمالي من نحو 458 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 1'069 بليون دولار عام 2007 الأمر الذي أدى إلى تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 450 دولار لعام 2000 إلى نحو 950 دولار لعام 2007.

جدول 4. الدخل القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد والنتائج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه السنوية للاتحاد الأوروبي والصين والهند لعامي 2000، 2007

المؤشرات	السنوات			السنوات		
	أ.أوروبي	الصين	الهند	أ.أوروبي	الصين	الهند
- الدخل القومي الإجمالي بالبيليون دولار	6831	1169	458	11578	3121	1069
- نصيب الفرد من الدخل القومي بالآلاف دولار	22.3	0.930	0.450	36.3	2.36	0.95
- الناتج المحلي الإجمالي بالبيليون دولار	6245	1198	460	12179	3280	1171
- معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (%)	3.8	8.4	4	2.6	11.9	9

المصدر: البنك الدولي (الإنترنت).

أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ للاتحاد الأوروبي نحو 6'245 بليون دولار عام 2000 تزايد إلى 12'179 بليون دولار عام 2007 وذلك بمعدل للنمو بلغ 3.9% عام 2000 ونحو 2.6% عام 2007. أما الناتج المحلي الإجمالي للصين فقد تزايد من 1'198 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 3'280 بليون دولار عام 2007 وذلك بمعدل للنمو بلغ 8.4% للعام الأول ونحو 11.9% للعام الأخير (2007). وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للهند فقد تزايد من 460 بليون دولار عام 2000 إلى نحو 1'171 بليون دولار عام 2007 وذلك بمعدل نمو بلغ 4% للعام الأول ونحو 9% للعام الأخير. ولعل هذا المؤشر يعطي دلالة على أنه في الوقت الذي تتراوح معدلات نمو الناتج المحلي بين 1.5% إلى 3.9% للاتحاد الأوروبي فإنها قفزت للصين إلى ما بين 8.4%، 11.9%، وللهند ما بين 4% و9%. وبالطبع فإن هذه المؤشرات كافية للدلالة على الثبات النسبي في معدلات النمو للكيانات الاقتصادية الأوربي يقابلها انطلاقاً في معدلات النمو للكيانات الاقتصادية الجديدة كالصين والهند والتي تملك في واقع الحال مقومات

وبصفة خاصة تجربة الاتحاد الأوروبي والذي يتطور بشكل يدعو إلى دراسة عناصر نجاحه للأخذ بما يتلاءم مع منظومتنا العربية ، ليس هذا فقط ، بل إن تجارب العديد من الدول الآسيوية والتي كانت تعيش ولعقود طويلة في منظومة الدول المتخلفة أو النامية اقتصادياً فإذا بها تأخذ بعناصر التطور وتصبح نماذج واعدة لتجارب تستحق الدراسة والتأمل. ولعل تجربتي الصين والهند مؤخراً وما تحقق من تطور يدعو إلى مزيد من الدراسة والعناية بغية الوصول إلى بعض السياسات والإجراءات التي قد تصلح لمنظومتنا العربية وهي في أمس الحاجة حالياً إلى ذلك ، وقبل محاولة استخلاص بعض العناصر والمؤشرات الصالحة للاستخدام في المنطقة العربية فإن الدراسة في هذا الجزء تركز على بعض المؤشرات التي وردت في إحصاءات البنك الدولي والتي توضح بعض المؤشرات الاقتصادية والسكانية والمالية وأوضاع السوق في الاتحاد الأوروبي من جانب ودولتي الصين والهند من جانب آخر، وفيما يلي بعض هذه المؤشرات :

### 1- أعداد السكان:

تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن عدد سكان الاتحاد الأوروبي بلغ 318.7 مليون نسمة عام 2007 بعد أن كان 306.14 مليون عام 2000 وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 0.6% عام 2007 ونحو 0.4% عام 2000، أما سكان الصين فقد تزايد من 1.262 بليون عام 2000 إلى نحو 1.319 بليون عام 2007 وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 0.6% لعام 2007 ونحو 0.7% عام 2000. وبالنسبة لسكان الهند فقد تزايد من 1.016 بليون عام 2000 إلى نحو 1.123 بليون عام 2007 وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ 1.2% لعام 2007 ونحو 1.7% لعام 2000. ولعل هذه الأرقام تشير إلى استقرار نسبي في نمو السكان بالاتحاد الأوروبي حيث ثبت معدل النمو عند 0.6% خلال الأعوام 2005، 2006، 2007 وهو نفس الحال الذي تكرر في الصين حيث الثبات النسبي حول معدل للنمو لا يتجاوز 0.6% لأعوام 2005، 2006، 2007 بعد أن كان 0.7% لعام 2000، أما الهند وعلى الرغم من أن معدلها للنمو يصل تقريباً إلى ضعف معدل النمو في كل من الصين والاتحاد الأوروبي فإن الاتجاه الواضح في معدلات نمو السكان في الهند تشير إلى الانخفاض من معدل بلغ 1.7% في عام 2000 إلى نحو 1.2% عام 2007 وهو انخفاض واضح ومؤثر ومعنوي إحصائياً حيث أن النقص بلغ نحو 0.5% خلال الفترة 2000-2007 أي خلال سبع سنوات فقط، خلاصة القول أن الدول النامية الكبرى تسير في اتجاه الوصول إلى نفس المعدلات التي سارت عليها التكتلات الاقتصادية الكبرى وخاصة الاتحاد الأوروبي وحتى لا تلتهم معدلات التزايد السكاني مثلتها من معدلات النمو الاقتصادي (World Bank, 2008).

### 2- المساحة الكلية:

تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن الاتحاد الأوروبي لا تتجاوز مساحته 2.356 مليون كم<sup>2</sup> وذلك عام 2007 في الوقت الذي تصل المساحة الكلية للصين إلى نحو 9.598 مليون كم<sup>2</sup>، والهند نحو 3.287 مليون كم<sup>2</sup>. ومعنى ذلك أن مساحة الصين تكاد تمثل أكثر من 378% من مساحة الاتحاد الأوروبي ونحو 292% من

جدول 6. نصيب الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند خلال الفترة 2006-2000

القطاع	2007			2000		
	الهند	الصين	أ.أوروبي	الهند	الصين	أ.أوروبي
الصادرات	22	40	40	13	23	37
الواردات	25	32	38	14	21	36

المصدر: البنك الدولي (الإنترنت).

عام 2007 بالمقارنة وعام 2000 في الوقت الذي ازداد إسهام الصادرات الصينية من 23% إلى 40% في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تضاعفها تقريبا وما يفسر غزو ووجود منتجات الصين في كل مكان من قارات العالم المختلفة وذلك على الرغم من ازدياد وارداتها كذلك من 21% إلى 32% عام 2006. أما الهند فهي تسير تقريبا في نفس الاتجاه الذي سارت فيه الصين حيث ازداد إسهام صادراتها بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي من 13% عام 2000 إلى نحو 22% عام 2006 وهي زيادة مرتفعة نسبيا وإن كانت لم تصل إلى ما وصلت إليه الصين، أما وارداتها فقد ازدادت كذلك من 14% عام 2000 إلى نحو 25% عام 2006 وهو ما يعني أن الصين قد حققت بالنسبة للصادرات ما حققه الاتحاد الأوروبي بل وتفوقت عليه أما الهند فإنها مازالت تسعى إلى تحقيق ما حققه الاتحاد الأوروبي وما حققته الصين وأن كانت تسير في الاتجاه نفسه.

#### 6- بعض مؤشرات السوق والمجتمع:

من واقع العديد من المؤشرات التي نشرها البنك الدولي حول مؤشرات السوق والمجتمع في الاتحاد الأوروبي والصين والهند. تم اختيار بعض هذه المؤشرات وذلك كما في جدول (7). وتوضح معظم المؤشرات الخاصة بالسوق والمجتمع أن الاتحاد الأوروبي مازال يتميز بشكل واضح وخاصة في مجال الوقت المطلوب لبدأ النشاط وكذلك بالنسبة لعدد مستخدمي الإنترنت لكل مائة شخص إذ تشير الإحصاءات لزيادة مستخدمي الإنترنت من حوالي 23 من كل مائة شخص عام 2001/2000 إلى نحو 51.5 من كل مائة شخص لعام 2007/2006 في الوقت الذي لم يتجاوز استخدام الإنترنت عام 2007/2006 عن 16 شخص في الصين، 18 شخص في الهند وهي معدلات تقل عن 1/3 (ثلث) عدد الأشخاص مستخدمي الإنترنت في الاتحاد الأوروبي. والحال ذاته بالنسبة

جدول 7. بعض مؤشرات السوق والمجتمع لكل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند خلال الفترة 2007/2006-2001/2000

المؤشرات	2007			2000		
	الهند	الصين	أ.أوروبي	الهند	الصين	أ.أوروبي
- الوقت المطلوب لبدأ النشاط (يوم)	33	35	23	71	48	29
- نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.5	2	1.6	3.1	1.8	1.8
- نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا بالنسبة لجملة الصادرات الصناعية	00	30	16	5	19	19
- عدد مستخدمي الإنترنت (لكل 100 شخص)	17.8	15.9	51.5	0.5	1.6	23
- الاستثمارات الأجنبية في الداخل بالليار دولار	27	78	400	12.9	38	635

المصدر: البنك الدولي (الإنترنت).

التكتلات الاقتصادية المتقدمة الأخرى سواء من حيث الموارد البشرية أو الأرضية (World Bank, 2008).

#### 4- نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة من الناتج المحلي:

تشير إحصاءات مساهمات القطاعات الاقتصادية المختلفة للاتحاد الأوروبي إلى أن قطاع الزراعة لا يسهم إلا بقيمة مضافة لا تتعدى 2% من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي يسهم قطاع الصناعة بما يتراوح بين 26% إلى 28% وقطاع الخدمات بين 70-72% وذلك خلال الفترة 2006-2000. أما قطاع الزراعة في الصين فيسهم بقيمة مضافة بلغت 15% عام 2000 تناقصت إلى 12% عام 2006 في الوقت الذي ازداد فيه إسهام قطاع الصناعة من 46% عام 2000 إلى نحو 48% عام 2006، أما قطاع الخدمات فإن مساهمته بلغت نحو 39% لعام 2000 ونحو 40% لعام 2006. وفيما يتعلق بالهند فإن قطاع الزراعة أسهم بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 ونحو 18% عام 2007 في الوقت الذي ازداد فيه إسهام قطاع الصناعة من 26% عام 2000 إلى نحو 29% عام 2007 أما قطاع الخدمات فقد ازداد إسهامه من نحو 50% عام 2000 إلى نحو 53% عام 2007. ولعل هذه الأرقام تشير إلى الانخفاض الشديد لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد الأوروبي حيث لم تتجاوز 2% وذلك لصالح قطاع الخدمات في هذا الناتج 72% جدول (5).

جدول 5. نصيب القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند لعامي 2000، 2007

القطاع	2007			2000		
	الهند	الصين	أ.أوروبي	الهند	الصين	أ.أوروبي
الزراعة	18	12	2	23	15	2
الصناعة	29	48	27	26	46	28
الخدمات	53	40	72	50	39	70
الجملة	100	100	101	99	100	100

\* أرقام تقريبية لاستخدام أرقام عام 2006 أحيانا بدلاً من 2007 لعدم توافرها.

أما دور قطاع الزراعة في الصين فقد انخفضت أهميته من 15% إلى 12% عام 2007 وكذلك في الهند حيث انخفضت إسهاماته من 23% إلى 18% لنفس الأعوام وذلك لصالح إسهامات قطاعات الصناعة والخدمات وهي مؤشرات تتجه نحو سيطرة القطاعات الأخيرة على الناتج المحلي

الإجمالي لهذه الكيانات الاقتصادية الكبيرة في اتجاه تحقيق نفس المعدلات القائمة في التكتلات الاقتصادية الكبرى والمثلة في الاتحاد الأوروبي.

#### 5- أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي:

يوضح جدول (6) ملخصاً لأهمية التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً للكيانات الاقتصادية سألفة الذكر وذلك بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2000.

وتشير الإحصاءات الواردة بالجدول (6) إلى أن صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي لم تتغير كثيرا في

جدول 8. بعض المتغيرات الكلية والاجتماعية للدول العربية وتكتل الاتحاد الأوروبي والصين والهند لعام 2007/2006

البيان	عدد السكان بالمليون	معدل النمو	المساحة الكلية بالآلاف كلم <sup>2</sup>	الوقت المطلوب لبدء النشاط العسكري %	نسبة الإنفاق العسكري الإجمالي %	عدد مستخدمى الإنترنت لكل 100 شخص
الصين	1320	0.6	9598.1	35	2	15.9
الهند	1123.32	1.2	3287.3	33	2.5	17.8
الاتحاد الأوروبي	318.7	0.6	2536.1	22	1.6	51.5
جملة الدول العربية	285.8	2.43	12963	40	4.3	18.8
جملة الدول العربية مقارنة بالصين %	21.7	405	135.1	114	215	118
جملة الدول العربية مقارنة بالهند %	25.4	202.5	394	121	172	106
جملة الدول العربية مقارنة بالاتحاد الأوروبي %	89.7	405	511	182	269	36.5

المصدر: البنك الدولي (شبكة الانترنت).

خاصة للدول العربية التي يزداد معدل تزايد السكان عن 2% سنوياً.

وفيما يتعلق بالموارد الأرضية لمختلف التكتلات والدول السالفة الذكر فإن مساحة الدول العربية مجتمعة تعادل نحو 135% من مساحة الصين ونحو 394% من مساحة الهند ونحو 511% من مساحة دول الاتحاد الأوروبي، وبعبارة أخرى فإن الموارد الأرضية العربية لا تقف حائلاً، بل وتفوق كثيراً مثيلتها للهند والاتحاد الأوروبي الأمر الذي يشير إلى توافر المقومات الأرضية العربية للتكامل والتنمية وللتطور وإن كان ذلك لمجموعة الدول العربية مجتمعة وليس لكل دولة عربية على حدة.

## 2- المؤشرات المجتمعية ونسبة الإنفاق العسكري:

تشير إحصاءات مؤشر الوقت المطلوب لبدء النشاط لمجموعة الدول والتكتلات السالفة الإشارة إليها إلى أن هذا الوقت لا يختلف كثيراً بين مجموعة الدول العربية من جانب وكل من الصين والهند من جانب آخر حتى أن الوقت اللازم لبدء النشاط في الدول العربية يعادل نحو 114% من مثيلة للصين، 121% للهند، ويزداد ليصل إلى 182% من نظيره لدول الاتحاد الأوروبي، وبعبارة أخرى فإن الاختلاف بين الوقت اللازم لبدء النشاط في الدول العربية لا يختلف معنوياً عن مثيلية لكل من الصين والهند وإن كان يزداد كثيراً عن نظيره لتكتل الاتحاد الأوروبي وهو ما يعنى أن المجال مازال متسعاً لمزيد من العمل نحو تطوير مقومات النشاط الاقتصادي في الدول العربية بصفة عامة وفى بعض الدول التي مازالت في مراحلها الأولى من حيث الإصلاح الاقتصادي وخاصة في مجال تنمية وتطوير الإنتاج.

ولما كان تزايد الإنفاق العسكري يمثل عقبة رئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن الفرضية الرئيسية في هذا المجال تشير إلى أن تخفيض نسبة الإنفاق العسكري يمكن أن يؤدي إحداثاً إلى مزيد من التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا تم توجيه تلك الموارد لتلك المجالات. وانطلاقاً من ذلك فإن المنطقة العربية تعيش اضطرابات وتهديدات تؤثر في زيادة نسبة إنفاقها العسكري بالمقارنة والناتج المحلى الاجمالي، وقد انعكس ذلك في بلوغ نسبة الإنفاق العسكري لمجموعة الدول العربية ما يعادل نحو 215% مقارنة بالصين ونحو 172% من نظيره للهند ونحو

لجملة الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت تلك الاستثمارات نحو ٦٣٥ مليار دولار عام 2001/2000 ونحو 400 مليار دولار عام 2007/2006 للاتحاد الأوروبي في حين أن تلك الاستثمارات لم تتجاوز 38 مليار للصين عام 2001/2000 تزايدت إلى نحو 78 مليار عام 2007/2006، أما في الهند فقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية من نحو 12.9 مليار دولار عام 2001/2000 إلى نحو 27 مليار عام 2007/2006.

وبالنسبة لما يمثله الإنفاق العسكري من جملة الناتج المحلي فإن هذه النسبة تكاد لا تختلف بين الاتحاد الأوروبي وكل من الصين والهند فهذه النسب تدور بين حد أدنى بلغ نحو 1.6% للاتحاد الأوروبي عام 2007/2006 ونحو حد أعلى بلغ 3.1% للهند عام 2001/2000.

## مدى الاتفاق والاختلاف بين مؤشرات ومقومات التطور والتنمية للدول العربية وكل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند

يركز هذا الجزء من الورقة البحثية على مقارنة المؤشرات والمقومات والمحددات السالفة الذكر لمجموعة الدول العربية من جهة والاتحاد الأوروبي والصين والهند من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى نقاط الاتفاق والاختلاف للتركيز على إمكانية تفعيلها أو الحد من تأثيرها للوصول إلى الاستفادة من عناصر النجاح التي حققها الاتحاد الأوروبي أو مقومات النجاح التي تنتهجها الصين أو الهند في السنوات الأخيرة حتى أصبحت قوى اقتصادية واعدة ومؤثرة على مستوى مختلف دول العالم وتكتلاته، وفيما يلي عرضاً لهذه المؤشرات.

### 1- مؤشر عدد السكان ومعدلات نموها ومساحة الدول الكلية:

وعند محاولة قراءة بعض الإحصاءات الواردة في جدول (8) والتي توضح بعض المتغيرات الكلية والاجتماعية للدول العربية والاتحاد الأوروبي والصين والهند لعام 2007/2006 ومنة يتضح أن سكان الدول العربية مجتمعة تكاد تصل إلى 90% من جملة دول الاتحاد الأوروبي وهو ما يعنى تساويهما تقريباً للعام السالفة الذكر، وذلك في الوقت الذي لا يزيد سكان الدول العربية عن 21.7% من سكان الصين ونحو 25.4% من سكان الهند، وبعبارة أخرى فإنه وعلى الرغم من انخفاض عدد سكان الدول العربية بالمقارنة وكل من الهند والصين فإنها لا تقل عن سكان الاتحاد الأوروبي المالي وهو ما يعنى توافر مقومات عدد السكان فيما يتعلق بدورها في التنمية والتقدم والتطور وعند محاولة التوقع بأعداد السكان في السنوات المقبلة فإن معدلات النمو السكاني المتحققة لعام 2007/2006 تشير إلى أن هذا المعدل للدول العربية يكاد يكون ضعف مثيلة للهند وأربعة أضعاف نظيره للاتحاد الأوروبي والصين وهو ما يعنى خطورة ذلك على مستقبل عدد السكان في الدول العربية، ففي الوقت الذي استقر معدل النمو السكاني للاتحاد الأوروبي والصين حول 0.6% وللهند حول 1.2% فإنه بلغ 2.43% للدول العربية الأمر الذي يشير إلى أهمية التأثير في هذا المعدل الأخير للوصول إلى معدلات تتماثل مع الهند على الأقل أو أكثر قليلاً مما هو في الصين ودول الاتحاد الأوروبي وذلك حتى لا تتمص الزيادات السكانية العربية عوائد التنمية وبصفة

وعند توزيع الناتج المحلي الاجمالي على القطاعات المختلفة لمجموعة التكتلات والدول الكبرى السالفة الذكر لعام 2006/2007 تبين أن قطاع الزراعة يمثل نحو 2% لدول الاتحاد الأوروبي، 11% لمجموعة الدول العربية، نحو 12% للصين، 18% للهند، وباستثناء دول الاتحاد الأوروبي فإن قطاع الزراعة يكاد يتساوى إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي بين الصين ومجموعة الدول العربية ويزداد قليلاً للهند ومن ذلك يبدو الاختلاف واضحاً عند مقارنة ما يمثله قطاع الزراعة لدول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول العربية حيث يزداد في الدول العربية ليصل إلى نحو خمسة أضعاف ونصف مما يمثله في دول الاتحاد الأوروبي.

أما قطاع الصناعة فإن نسبة ما يمثله للدول العربية نحو 83% من مثيلة للصين، 134% للهند ونحو 148% لدول الاتحاد الأوروبي، وان كانت نسبة إسهام الصناعة عند مسوياتها العليا في الصين لتصل إلى نحو 48% من جملة الناتج المحلي الاجمالي مقابل 27% لدول الاتحاد الأوروبي في عام 2006/2007 وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فإن نسبة إسهامه في الناتج المحلي الاجمالي تتزايد لتصل لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي إلى 72% ولتنخفض إلى 40% في الصين وهو ما يعنى أن نسبة الخدمات للدول العربية بالمقارنة ودول الاتحاد الأوروبي لا تزيد عن 68% وهو ما يعنى أن الخدمات في الدول العربية مازالت اقل كثيراً مما بلغت في دول الاتحاد الأوروبي وهو الأكثر تطوراً وتقدماً.

#### 4- نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي وحجم الاستثمارات الأجنبية داخل الدول والتكتلات المختلفة:

تشير نسبة الصادرات ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي مدى ارتباط الدول والتكتلات المختلفة ببقية دول العالم، وتشير إحصاءات نسبة الصادرات إلى إنها تصل في الدول العربية إلى 52% من جملة ناتجها المحلي الاجمالي تنخفض إلى 21% للهند وتصل إلى 40% لكل من الصين والاتحاد الأوروبي وهو ما يعنى أن نسبة الصادرات تزداد للدول العربية بالمقارنة والدول والتكتلات الأخرى وان كان ذلك يعزى بالدرجة الأولى إلى أهمية النفط وسيطرته على

الصادرات العربية بصفة عامة وللدول النفطية بصفة خاصة، أما الهند فمازالت صادراتها تمثل 50% مما بلغت لكل من الصين والاتحاد الأوروبي وهو ما يعنى أن المنتجات الهندية مازالت تواجه العديد من العقبات للوصول إلى ما بلغت صادرات

269% من مثيلة لدول الاتحاد الأوروبي، ولعل هذا يشير إلى بعض الأسباب التي تؤثر سلباً على مقومات ومحددات التنمية في الدول العربية مقارنة بالتكتلات والدول الأخرى السالفة الذكر. كما أن ذلك الأمر يشير إلى أن الاستقرار النسبي السياسي يؤثر على الإنفاق العسكري، وهو ما اتضح لمجموعة دول الاتحاد الأوروبي حيث لم يزداد إنفاقها العسكري عن 1.6% مقارنة بنحو 4.3% لمجموعة الدول العربية.

#### 3- بعض المؤشرات الاقتصادية:

تشير الإحصاءات الواردة بالجدول (9) إلى أن نتائج جملة الدخل القومي لا تختلف عن مثيلتها لجملة الناتج المحلي لمجموعة الدول العربية وتكتل الاتحاد الأوروبي والصين والهند عام 2006/2007. ومن الجدول يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية مجتمعة يمثل نحو 112% من مثيلة للهند ونحو 40% للصين وحوالي 10.7% لتكتل دول الاتحاد الأوروبي للعام السالف الذكر، ومن ذلك يتضح أن الطريق مازال طويلاً للوصول إلى مستويات الناتج المحلي الاجمالي لدول الاتحاد الأوروبي خاصة أن متوسط نصيب الفرد من جملة الدخل القومي لهذا الاتحاد بلغ 36.3 ألف دولار مقابل 4.01 ألف دولار لمجموعة الدول العربية.

وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي فإنه بلغ لمجموعة الدول العربية نحو 5.5% لعام 2006/2007 ونحو 11.9% للصين ونحو 9% للهند ونحو 2.6% للاتحاد الأوروبي، ولا يعنى ذلك تقدم الصين والهند والدول العربية عن دول الاتحاد الأوروبي ولكنه يعنى في الأساس أن المستويات المنخفضة لمتوسط الدخل وللناتج الاجمالي لكل من الصين والهند والدول العربية يسمح بهذه المعدلات المرتفعة في الوقت الذي يصعب تحقيق هذه المعدلات لمجموعة الاتحاد الأوروبي للوصول ناتجه الاجمالي ومتوسط دخل الفرد فيه إلى مستويات مرتفعة للغاية حتى أن زيادة قدرها 1% في معدل النمو السنوي تؤدي إلى زيادة مقابلة في دخل الفرد تصل إلى 363 دولار للاتحاد الأوروبي ونحو 40 دولار للدول العربية ونحو 23 دولار للصين وحوالي 9.5 دولار فقط للهند.

جدول 9. بعض المؤشرات الاقتصادية للدول العربية وتكتل الاتحاد الأوروبي والهند والصين لعام 2006/2007

البيان	الدخل القومي بالبيون دولار		الناتج المحلي الإجمالي			توزيع الناتج المحلي		نسبة الصادرات والواردات من الناتج المحلي		الاستثمارات الأجنبية بالدخل (بليون \$)
	نصيب الفرد بالدولار	جملة	زراعة	صناعة	خدمات	صادرات %	واردات %			
الصين	2360	3121	11.9	48	40	40	32	78.1		
الهند	950	1069	9	29	53	21	24	17.5		
الاتحاد الأوروبي	36329	11578	2.6	27	72	40	38	400		
الدول العربية	4015	1147	5.5	40	49	52	45	33.7		
الدول العربية مقارنة بالصين %	170	37	46.2	83	123	130	141	43		
الدول العربية مقارنة بالهند %	423	109	61	134	92	248	188	192		
الدول العربية مقارنة بالاتحاد الأوروبي %	11.1	909	10.7	148	68	130	118	8.4		

المصدر: البنك الدولي (شبكة الانترنت).

الذي تضع أمامها تجربة الاتحاد الأوروبي كنموذج يمكن تحقيقه في المدى الطويل.

على أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على حتمية التعامل مع الدول العربية ككيان واحد وليس كل دولة عربية على حدة، كما أن النتائج السابقة لن تكون ذات جدوى ولا يمكن التعويل عليها أو الأخذ بها أو تحقيقها إلا في ظل تكتل اقتصادي عربي واحد لأن مقومات الدولة القوية المتكاملة لا تتوافر إلا في عدد محدود من الدول العربية، وكأن الله سبحانه وتعالى قد قسم عناصر الإنتاج بين مختلف الدول العربية، فهذه دول حباها الله برأس المال، وتلك تملك الموارد الطبيعية وثالثه عندها الخبرة والسكان، ومن ثم فهي دعوة لضرورة التكامل من أجل التقدم والبقاء.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن بالإمكان العمل على تحقيق التكامل العربي باعتباره الأمل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق ما حققته الدول النامية الكبيرة على أقل نقدي، ومن خلال هذه الورقة يمكن الإشارة إلى الاستنتاجات والتوصيات فيما يلي:

- 1) الاتحاد الأوروبي يأتي في مقدمة التكتلات الدولية والتي ينبغي أن تؤخذ نموذج لفوائد وأهمية التكامل.
- 2) الصين والهند دولاً كبيرة نامية تسير على نهج العديد من المؤشرات التي اخذ بها الاتحاد الأوروبي.
- 3) معدلات النمو الاقتصادي والتي تقدر عام 2006-2007 بنحو 11.9% للصين و9% للهند و5.5% للدول العربية و2.6% للاتحاد الأوروبي لا تعني أن الاتحاد الأوروبي يتطور بمعدلات تقل عن الدول والتكتلات الأخرى، خاصة وأن زيادة معدل النمو السنوي بنحو 1% يؤدي إلى زيادة قدرها 363 دولار للاتحاد الأوروبي و23 دولار للصين و9.5 دولار للهند و40 دولار للدول العربية، ويعزي ذلك بطبيعة الحال إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع كل من الصين والهند والدول العربية .
- 4) لا مجال لمقارنة كل دولة من الدول العربية بمفردها مع الاتحاد الأوروبي أو الصين أو الهند ومن ثم فإن التكتل العربي ضرورة لإجراء مثل هذه المقارنات وحتى يكون هناك تقدم مأمول.
- 5) ضرورة العمل على الاستفادة من المؤشرات الايجابية التي تتفق فيها الدول العربية مع الاتحاد الأوروبي والصين والهند ومحاولة تحسين المؤشرات الأخرى التي تحتاج إلى المزيد من العمل وصولاً لتحقيق تنمية عربية مأمولة.

## المراجع

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 1994. دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية. الخرطوم، السودان.
- بنك مصر. 1994. النشرة الاقتصادية، نافتا (النشأة)، الأهداف،

الصين. وبلا شك فإن ارتفاع نسبة الصادرات للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية لا يعد مؤشراً يعكس التنوع الاقتصادي للدول العربية، إذ أن الصادرات العربية مازالت مركزه بصفة أساسية في ناتج واحد تقريباً وهو النفط الأمر الذي يستلزم مزيداً من العمل في اتجاه تنوع الإنتاج وتطويره، أما نسبة الواردات للنتائج المحلي الإجمالي فتكاد لا تختلف كثيراً عن مثلتها لنسبة الصادرات، حيث تبلغ 45% للدول العربية ونحو 38% لدول الاتحاد الأوروبي ونحو 32% للصين وحوالي 24% للهند ولعل ذلك يعني أن هناك ارتباطاً واضحاً بين نسبة الصادرات من جانب ونسبة الواردات من جانب آخر بمعنى أن زيادة الصادرات أو انخفاضها يؤدي إلى زيادة الواردات أو انخفاضها.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات الأجنبية بداخل الاتحاد الأوروبي أو الدول العربية أو الصين أو الهند فإن الأرقام الواردة بجدول (9) تشير إلى اختلاف واسع النطاق بين حجم هذه الاستثمارات فهي تصل إلى 400 بليون دولار لدول الاتحاد الأوروبي ونحو 78.1 بليون دولار للصين ونحو 33.7 بليون دولار لجملة الدول العربية مجتمعة ونحو 17.5 بليون دولار للهند وهو ما يعني أنه في الوقت الذي ازدادت فيه هذه الاستثمارات الأجنبية في الصين فإنها مازالت دون المستوى المأمول للهند وللدول العربية خاصة وإنها تتركز في عدد محدود من الدول العربية، ومن ذلك يبدو أن الشوط مازال طويلاً للوصول في الدول العربية إلى مستويات تتناسب مع ما هو متاح من استثمارات في دول الاتحاد الأوروبي، ولن يتحقق ذلك إلا بمزيد من خلق الفرص الاستثمارية وتهيئة عناصر جذب هذه الاستثمارات وتأمينها داخل الدول العربية، مع ضرورة توجيه الفوائض العربية الاستثمار في المنطقة العربية أولاً قبل الاستثمار في الدول الأجنبية وهو ما يتطلب مزيداً من عناصر الثقة وتهيئة العناصر الجاذبة لهذا الاستثمار في إطار مناخ التنافس الدولي.

## الاستنتاجات والتوصيات

في ظل النماذج التي جاءت بالدراسة والخاصة بكلا من الاتحاد الأوروبي كنموذج متقدم لتكتل اقتصادي قوي، والصين والهند كنماذج لدول نامية كبيرة ومتطورة، فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية أوضحت أن الدول العربية مجتمعة تتفق في بعض المؤشرات مع تلك الدول ولا ينقصها الموارد وخاصة السكانية والمالية مقارنة بكل من الصين والهند بصفة أساسية والاتحاد الأوروبي بصفة ثانوية، ليس هذا فقط بل إن بعض المؤشرات تسير في اتجاه تحقيق ما تحقق بالفعل في التكتلات والدول السالفة الذكر ذلك على الرغم من وجود بعض التباينات في بعض المؤشرات الأخرى مثل نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي والتي تتأثر بعوامل وأسباب دولية فرضت على المنطقة العربية، ومن ثم فإن هناك إمكانية أمام الدول العربية مجتمعة لتسير على نفس الدرب الذي تسير فيه حالياً كل من الصين والهند على الأقل في الوقت

البيئية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. رسالة دكتوراه،  
جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.  
مدكور، فهمي علي. 2006. مستقبل التجارة الخارجية الزراعية  
المصرية في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة.  
رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة،  
مصر.  
Balassa bela, A. 1961. The Theory of Economic  
Integration, Allen & Vnwin, London.  
www.world fact book, 2008,  
www.fao statistics, 2008,  
www.worldbank, 2008,

المستقبل). العدد الأول، السنة السابعة والثلاثون، القاهرة،  
مصر.  
جامعة الدول العربية. 1995. ندوة كفاءة التجارة العربية.  
الأمانة العامة، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية، القاهرة،  
مصر.  
ريحان، محمد كامل 1994. نظرة أولية حول الاتفاقية العامة  
للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات). مؤتمر التسويق  
والتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية في ظل المتغيرات  
الدولية، المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين، القاهرة،  
مصر.  
شحاتة، عبد الوهاب. 2001. تنمية التجارة الزراعية العربية

## An Economic Study For: International Blocs (E.U) and Developing Large Countries (China-India) as A Models for Arab Economic Integration

Mohamed K. Rihan <sup>1</sup>

### Summary

This paper aims to try to determine the factors of success and power in some international blocs represented in the European Union and both China and India as large developing countries, and compare these factors or indicators with that of Arab countries to study the possibility of benefit from the strengths and the reasons for development and progress. The results showed that the Arab countries do not differ significantly from those blocs in some indicators, particularly with regard to the surface area and total population but needs further work in the area of controlling population growth and military expenditure and attract foreign direct investments and to diversify sources of income. These results are based on the Arab countries bloc as one bloc and cannot be dealt with individually, with any Arab country alone, because the possibilities of progress on the basis of the Arab bloc and other no hope for progress and development in the Arab area and no way to compare the European Union, China and India With every Arab country separately.

The opening words: international bloc - the European Union- Arab integration - foreign investment.

<sup>1</sup> Professor of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ain-Sham University, P.O. Box 68 Hadaek Shoubra, 11241 Cairo, Egypt, Fax (+202)44444460, E-mail: dmrihan@yahoo.com